الأمم المتحدة

A/72/90–E/2017/71

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
23 May 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثانية والسبعون
البند ٦٤ من القائمة الأولية*
السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
دورة عام ٢٠١٧
٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٦ – ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٧
البند ١٦ من جدول الأعمال
الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل

الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل

مذكرة من الأمين العام

موجز

طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٢٠١٦/١٤، من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين، عن طريق المجلس، تقريراً عن تنفيذ ذلك القرار. وطلبت الجمعية العامة أيضاً، في قرارها ٧١/٢٤٧، من الأمين العام أن يقدم تقريراً لها في دورتها الثانية والسبعين. ويُقدّم هذا التقرير، الذي أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، عملاً بقراري الجمعية والمجلس.

ويغطي التقرير الممارسات والسياسات الإسرائيلية، لا سيما تلك التي تشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والتي تؤثر على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسكان الذين يعيشون تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي. وقد استخدمت إسرائيل في الأرض

* A/71/50.

120617 060617 17-08346 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل سياسات وممارسات تمييزية تشملُ استخدامَ القوة الذي اعتُبر في بعض الأحيان مفرطاً، وفرضَ قيودٍ على حرية التنقل، بما في ذلك إغلاق المعابر في غزة، والتوسعَ الاستيطاني، وتدميرَ الممتلكات، واستغلالَ الموارد الطبيعية. ولا يقتصر الأثر التراكمي لهذه السياسات والممارسات على انتهاكات القانون الدولي، بما في ذلك حقوق السكان الذين يعيشون تحت الاحتلال؛ بل إنه يفاقم أيضاً الظروف الاجتماعية والاقتصادية لهؤلاء السكان.

وتود اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أن تعرب عن تقديرها للمساهمات التي قدمها كل من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وجامعة الدول العربية، ومكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح، ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة.

أولا – مقدمة

١ – أعرب كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٤/٢٠١٦، والجمعية العامة في قرارها ٢٤٧/٧١، عن القلق من الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل، وكذلك من استغلال الموارد الطبيعية وتدميرها وتدهورها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧.

٢ – وبصفة خاصة، يدعو المجلس في قراره، في جملة أمور، إلى الفتح الكامل للمعابر الحدودية المؤدية إلى قطاع غزة وإلى التنفيذ الكامل لاتفاق التنقل والعبور المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥؛ ويؤكد ضرورة المحافظة على امتداد الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ووحدتها وسلامتها الإقليمية، وضمان حرية تنقل الأشخاص ونقل البضائع؛ ويطالب بأن تمتثل اسرائيل للبروتوكول المتعلق بالعلاقات الاقتصادية بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية (”بروتوكول باريس“)؛ ويهيب بإسرائيل أن تحترم قواعد القانون الدولي الإنساني، وأن تحجم عن ممارسة العنف ضد السكان المدنيين، وأن تكف عن تدمير المنازل والممتلكات والمؤسسات الاقتصادية والأراضي الزراعية والبساتين، وأن تنهي فوراً استغلالها للموارد الطبيعية، ويدعو إلى وقف الاستيطان وما يرتبط به من أنشطة، وإلى إعمال المساءلة عن الأعمال غير المشروعة المرتبكة من قبل المستوطنين الإسرائيليين، وإيلاء الاهتمام بصورة عاجلة لمحنة وحقوق السجناء والمحتجزين الفلسطينيين، ويهيب بإسرائيل أن تمتثل لأحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، وأن تيسر زيارات المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل الذين يقطن ذووهم في وطنهم الأم، الجمهورية العربية السورية.

٣ – وستوفر هذه المذكرة معلومات عن التطورات ذات الصلة فيما يتعلق بما ورد أعلاه.

ثانيا – الأرض الفلسطينية المحتلة

الممارسات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة

٤ – يخضع الفلسطينيون في الأرض المحتلة لمجموعة معقدة من النظم الإسرائيلية والفلسطينية. وتطبَّقُ معاييرُ أدنى لحقوق الإنسان على المشتبه فيهم والمدعى عليهم من الفلسطينيين مقارنة مع نظرائهم من الإسرائيليين. وتشمل الفروقُ المدةَ القصوى للاحتجاز قبل المثول أمام قاضٍ، والمدة التي يمكن خلالها منع مشتبه فيه من لقاء محام، والحمايات الممنوحة للمدعى عليهم أثناء المحاكمة، والعقوبة القصوى، والإفراج عن المدان قبل إنهاء فترة الحبس. وبالإضافة إلى ذلك، ينصُّ القانون العسكري الإسرائيلي على جرائم إضافية لا يتضمنها القانون الجنائي الإسرائيلي (A/HRC/34/38، الفقرتان ٣٨ و ٣٩).

٥ – ومنذ عام ١٩٦٧، تنفِّذ السلطات الإسرائيلية ما يعتبر سياسات تخطيط تمييزية فميا يتعلق بالفلسطينيين المقيمين في القدس الشرقية. وتشمل هذه السياسات تخصيص الأراضي على نطاق واسع لبناء المستوطنات، وعدم كفاية التخطيط والاستثمار في البنى التحتية بالنسبة للأحياء الفلسطينية[(١)].

(١) انظر: Bimkom, “Trapped by planning: Israeli policy, planning and development in the Palestinian neighbourhoods of East Jerusalem”, 2014 . متاح على الرابط: http://bimkom.org/eng/wp-content/uploads/TrappedbyPlanning.pdf.

٦ - واعتُبرت سياسة التخطيط وتقسيم المناطق في المنطقة جيم من الضفة الغربية (التي تشكل ٦٠ في المائة من الضفة الغربية وحيث يقطن ما تتراوح نسبتهم بين ٥ و ١٠ في المائة من فلسطينيي الضفة الغربية)، الخاضعة بالكامل للسيطرة الإسرائيلية، سياسةً تقييدية وتمييزية وتتنافى مع القانون الدولي (A/HRC.34/38، الفقرة ٢٥؛ انظر أيضاً الفقرة ٥٥ أدناه). وغالباً ما يواجه الفلسطينيون الذين يعيشون هناك عقبات إسرائيلية لا يمكن تجاوزها عند محاولتهم الحصول على تصاريح البناء، بما في ذلك الرسوم المرتفعة للطلبات والشروط التي تفرض ربط المساكن الجديدة بالإنشاءات البلدية التي غالباً ما تكون غير متوافرة[٢]. وفي القدس الشرقية، ورغم أن مئات الخطط الصغيرة المقياس قد تمت الموافقة عليها لصالح الفلسطينيين في السنوات الأخيرة[١]، هناك عدم كفاية في التخطيط للتحسين على نطاق واسع في المستقبل، وهو ما يعد ضرورياً لمعالجة احتياجات الجمهور.

٧ - وحسب بيانات الإدارة المدنية الإسرائيلية، تم خلال الأشهر الستة من عام ٢٠١٦ رفض ٣٩١ طلباً لتصاريح البناء من أصل ٤٢٨ طلبا (أي ٩١ في المائة) في المجتمعات المحلية الفلسطينية في المنطقة جيم. وأُفيدَ أن غالبية الطلبات الموافَق عليها قد أصدرتها السلطات الإسرائيلية من أجل مواقع ''الانتقال'' المخطط لها للمجتمعات المحلية البدوية[٣].

العنف واستخدام القوة

٨ - لا تزال هناك شواغل جدية بشأن استخدام القوة والقتل غير المشروع من جانب قوات الأمن الإسرائيلية، بما في ذلك بعض الحالات التي قد تصل إلى الإعدام خارج نطاق القضاء (A/HRC/34/38، الفقرة ٤٧). وقد أثارت العديد من الحالات الموثَّقة مسألة ما إذا كان الذين قُتلوا يشكلون مستوى التهديد الذي يُسوِّغُ، وفقا للمعايير الدولية، استخدامَ القوة المميتة (المرجع نفسه، الفقرتان ٢٨ و ٤٤).

٩ - وإجمالاً، قُتل ٦٣ فلسطينياً، من بينهم ١٩ طفلاً، في الفترة من ١ نيسان/أبريل ٢٠١٦ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧، على يد قوات الجيش والأمن الإسرائيليين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وفي قطاع غزة. وجُرِحَ ٢٧٦ ٢ آخرين، منهم ٥٦٢ طفلاً. وكان ٣٧ من الفلسطينيين الذين قُتلوا بصدد تنفيذ هجمات ضد إسرائيليين، أو اشتبه في أنهم كانوا بصدد تنفيذها.

١٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُتل ١٢ إسرائيلياً، منهم ٧ مدنيين، في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة؛ وجُرِحَ ١٦٢ إسرائيلياً في هجمات نفذها فلسطينيون[٤]. وأُطلق ١٢ صاروخاً على

(٢) انظر: United States of America, Department of State, *Country Reports on Human Rights Practices for 2016: Israel and The Occupied Territories*، متاح على الرابط: https://www.state.gov/j/drl/rls/hrrpt/humanrightsreport/index.htm?dynamic_load_id=265502&year=2016#wrapper؛ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ''تحت التهديد: أوامر الهدم في المنطقة (ج) في الضفة الغربية''، ٢٠١٥؛ انظر A/70/82، الفقرة ١٦.

(٣) انظر نشرة مكتب تنسيق الشؤون الانسانية: Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, Record number of demolitions and displacements in the West Bank during 2016, in Humanitarian Bulletin: Occupied Palestinian Territory, January 2017. متاح على الرابط: https://www.ochaopt.org/content/record-number-demolitions-and-displacements-west-bank-during-2016.

(٤) تستند حسابات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) إلى معلومات مستقاة من نشرات الشؤون الإنسانية لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٦ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

إسرائيل من جانب حماس وجماعات متطرفة في غزة، مما تسبب في إصابات، ردت عليها إسرائيل بما يفوق ٥٠ غارة جوية، مما أسفر عن مقتل مدني فلسطيني واحد على الأقل وعدد من الإصابات.

١١ - وجرى تمجيد الفلسطينيين الذين يُنفذِّون هجمات ضد الإسرائيليين، بما في ذلك من جانب ممثلي الأحزاب الحاكمة. ويشكل استمرار الإرهاب والتحريض انتهاكاً لقرارات مجلس الأمن، بما فيها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، بشأن الأرض الفلسطينية المحتلة، الذي دعا فيه المجلس إلى اتخاذ خطوات فورية لمنع جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك الأعمال الإرهابية.

١٢ - ولم تقع وفيات في صفوف الفلسطينيين بسبب ذخائر غير منفجرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهو ما يعكس انخفاضاً في السنوات الأخيرة من ١٠ وفيات مماثلة في عام ٢٠١٤ إلى ٦ وفيات في عام ٢٠١٥، ثم وفاة واحدة في عام ٢٠١٦.

العنف المتصل بالمستوطنين

١٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت معاناة الفلسطينيين من أعمال العنف والمضايقات التي يمارسها المستوطنون، على الرغم من حدوث انخفاض كبير في عدد هذه الحوادث المسجلة خلال السنوات الثلاث الماضية، وهو ما يعزى جزئياً إلى التدابير الوقائية التي تنفذها السلطات الإسرائيلية (A/HRC/34/39، الفقرتان ١٩ و ٢٠).

١٤ - وفي الفترة من ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٦ إلى ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٧، سُجِّل ٣٩ حادث عنف متصل بالمستوطنين، مما أسفر عن إصابات في صفوف الفلسطينيين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وخلال نفس الفترة، أسفر ٧٣ هجوماً نفذه مستوطنون عن أضرار في ممتلكات الفلسطينيين[٤].

حجز جثامين الفلسطينيين المشتبه فيهم

١٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت السلطات الإسرائيلية ممارسة تأخير إعادة جثامين الفلسطينيين الذين نفَّذوا أو زُعم أنهم نفذوا هجمات. وهذه الممارسة يمكن أن ترقى إلى مستوى العقاب الجماعي ضد أُسَر المتوفين وقد تتعارض مع اتفاقية جنيف الرابعة (A/71/364، الفقرة ٢٥).

الاحتجاز وإساءة المعاملة

١٦ - بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، بلغ عدد الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية حوالي ٦ ٥٠٠ محتجز، من بينهم ٣٠٠ طفل. ويبقى ما مجموعه ٥٣٦ فلسطينيا قيد الاحتجاز الإداري[٥].

١٧ - ووفقا لوزارة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية، احتجزت السلطات الإسرائيلية أكثر من ١٥ ٠٠٠ امرأة فلسطينية في وقت ما منذ عام ١٩٦٧[٦]. وانخفض عدد الأطفال المحتجزين، بمن فيهم

(٥) قاعدة بيانات الضمير، كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. متاح على الرابط www.addameer.org/statistics (اطلع عليه في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٧).

(٦) انظر http://mod.gov.ps/wordpress/?p 1053

الأطفال دون سن الثانية عشرة، من ٤٤٠ طفلا في شباط/فبراير ٢٠١٦[٧] إلى ٣٣٥ طفلا في شباط/فبراير ٢٠١٧[٨].

١٨ - وأعربت لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة عن قلقها إزاء عدد من الممارسات الإسرائيلية تجاه المحتجزين الفلسطينيين التي لم يُستثن منها حتى القُصَّر. وتشمل هذه الممارسات الحرمان من الضمانات القانونية الأساسية للمحتجزين الإداريين والعزل والحبس الانفرادي للمحتجزين، بمن فيهم القصر ومعاقبة المضربين عن الطعام وتعذيب الأطفال الفلسطينيين أو إساءة معاملتهم وتعطيل زيارات أقارب الأطفال السجناء. وأعربت اللجنة أيضا عن قلقها إزاء المعلومات التي تلقتها ومفادها عدم وجود مساءلة مناسبة عن التعذيب وسوء المعاملة (انظر تقرير اللجنة، الوثيقة (CAT/C/ISR/CO/5، الفقرات ٢٢ و ٢٤ و ٢٦ و ٢٨ و ٣٠). ولم يُفتَح أي تحقيق جنائي في أكثر من ١ ٠٠٠ شكوى تتعلق بالتعذيب أو سوء المعاملة تم تقديمها منذ عام ٢٠٠١[٩].

١٩ - ويتعين أن يكون استخدام إسرائيل للاحتجاز الإداري متوائما مع ضمانات حقوق الإنسان والطبيعة الاستثنائية للاحتجاز الذي تجيزه المادة ٧٨ من اتفاقية جنيف الرابعة[١٠]. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، لجأ عدد من المحتجزين الإداريين الفلسطينيين إلى الإضراب عن الطعام احتجاجاً على احتجازهم لأَجَلٍ غير مسمى دون توجيه أي تهمة لهم (انظر تقرير مجلس حقوق الانسان A/HRC/31/40:، الفقرتان ٤٢ و ٤٤).

٢٠ - وتُواصلُ قوات الأمن الإسرائيلية اعتقال الصيادين الذين يدعي بعضهم أنهم لم يخرجوا عن منطقة الصيد التي يسمح بها الجيش في غزة. وطوال عام ٢٠١٦، أفادت التقارير أن قوات الأمن الإسرائيلية احتجزت أكثر من ١٠٠ صياد، وهو أعلى رقم سنوي منذ أن شرعت الأمم المتحدة في تعقب هذه الاعتقالات في عام ٢٠٠٩[١١]. وأفادت إسرائيل أن الجماعات المسلحة في غزة تبذل جهودا متواصلة لتهريب الأسلحة والمواد اللازمة لإنتاج الأسلحة عن طريق البحر، بما في ذلك باستخدام قوارب الصيد.

تدمير ومصادرة الممتلكات والبنى التحتية

٢١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، هدمت السلطات الإسرائيلية في الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٦ إلى آذار/مارس ٢٠١٧، ٧٢٦ مبنى يملكها فلسطينيون في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وهذا العدد أقل بقليل من العدد الذي سُجِّل خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق (٨١٠ مباني) بيد أن كلا

(٧) الحركة لدولية للدفاع عن الأطفال –فلسطين، عدد الأطفال الفلسطينيين (الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٢ و ١٧ سنة) في قاعدة بيانات الاحتجاز العسكري الإسرائيلي. متاح على الرابط www.dci-palestine.org/children_in_israeli_detention.

(٨) معلومات قدمتها السلطات الإسرائيلية إلى مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، في آذار/مارس ٢٠١٧.

(٩) منظمة العفو الدولية، تقرير منظمة العفو الدولية للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧: حالة حقوق الإنسان في العالم (لندن، ٢٠١٧).

(١٠) انظر العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة ٩.

(١١) مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ”التقرير المقدّم إلى لجنة الاتصال المخصصة“، أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

الرقمين مرتفع مقارنة بالسنوات السابقة. وفي الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٥، كان عدد المباني التي هدمت كل سنة أقل من ٦٥٠ مبنى، بمعدل ٥٩٠ مبنى سنويا.

٢٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كثفت إسرائيل عمليات هدم منازل الأُسَر الفلسطينية كتدبير عقابي ، وهو إجراء قد يصل إلى حد العقاب الجماعي (A/HRC/34/36، الفقرة ٣١ و A/71/364، الفقرة ٢٣). واستؤنفت، في منتصف عام ٢٠١٤، هذه السياسة التي تستهدف منازل أُسَر الفلسطينيين المدانين أو المشتبه في شنهم هجمات ضد الإسرائيليين (A/70/82، الفقرة ٤٢). وبموجب أحكام تلك السياسة، قامت السلطات الإسرائيلية بهدم أو إخلاء ٢١ منزلا غير صالح للسكن خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما أدى إلى تشريد ١٠٣ فلسطينيين، من بينهم ٣٨ طفلا. وعموما، قامت إسرائيل، من عام ٢٠١٤ إلى منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، بهدم ٤٢ منزلا في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية[١٢]

٢٣ - وقد أقر الكنيست الإسرائيلي ما يسمى بقانون التنظيم في شباط/فبراير ٢٠١٧. وإذا ما نُفِّذ هذا القانون، فمن شأنه أن يتيح استمرار استخدام الأراضي الفلسطينية الخاصة في الضفة الغربية لصالح اقامة وحدات سكنية يتراوح عددها بين ٠٠٠ ٢ و ٠٠٠ ٤ وحدة، وفقا لبعض التقديرات[١٣] ولا تزال عدة دعاوى رفعت ضد القانون معلقة حاليا لدى محكمة العدل العليا الإسرائيلية، ومن المرجح أن يظل تنفيذها معلقا إلى أن تبت المحكمة في شرعيتها.

٢٤ - ويُصنَّفُ أكثر من ثلث المنطقة جيم رسميا كأراضٍ عامة (تشير إليها إسرائيل باسم ''أراضي الدولة''). وتمت الغالبية العظمى من إعلانات ''أراضي الدولة'' قبل بدء عملية أوسلو للسلام في أوائل التسعينات من القرن الماضي. ويقدر أن إسرائيل أعلنت، من عام ١٩٧٩ إلى عام ١٩٩٢، ما بين ٧٥٠ و ٩٠٠ كيلومتر مربع على أنها ''أراضي دولة''[١٤] وقد خُصصت ''أراضي الدولة'' حصرا لاستخدام إسرائيل ومواطنيها، وليس لصالح السكان المحليين، كما هو مطلوب بموجب القانون الدولي. وفي أواخر آذار/مارس ٢٠١٧، أعلنت السلطات الإسرائيلية ما تُقارب مساحته الكيلومتر المربع في الضفة الغربية ''أرض دولة''.

٢٥ - وتمثل الحفريات الأثرية، وإنشاء المتنزهات الوطنية، وتطوير الأنشطة السياحية، أساليب أخرى تستخدمها إسرائيل لترسيخ وجودها في الضفة الغربية (انظر A/HRC/34/39، الفقرتان ٢١ و ٢٢).

(١٢) هاموكيد، ''Updated summary on punitive home demolitions from July 2014 to January 18, 2017'' (ملخص محدَّث عن هدم المنازل كتدبير عقابي ، من يوليو ٢٠١٤ إلى ١٨ يناير ٢٠١٧)، متاح على الرابط www.hamoked.org/Document.aspx?dID=Updates1828.

(١٣) منظمة السلام الآن، ''The grand land robbery: the land implications of the regulation bill on the reality on the ground''، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. متاح على الرابط http://peacenow.org.il/en/grand-land-robbery-implications-regulation-bill-reality-ground.

(١٤) كيريم نافوت، ''Blue and white make black: the work of Blue Line Team in the West Bank''، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦؛ ونير شاليف وألون كوهين - ليفشيتز ''The prohibited zone: Israeli planning policy in the Palestinian villages in Area C'' (بيمكوم، ٢٠٠٨).

تشريد السكان

٢٦ - هناك قلق من أن مجموعة الممارسات التي تشمل عمليات الاستيلاء على الأراضي بموافقة من الدولة، وإضفاء الطابع القانوني بأثر رجعي على البؤر الاستيطانية، وهدم منازل الفلسطينيين والمباني ذات الصلة بموارد رزقهم، ورفض منح الفلسطينيين تراخيص بناء، والقيود المفروضة على التنقل وفرص كسب العيش، وعنف المستوطنين، وانعدام المساءلة، تسهم في نشوء بيئة من الإكراه في المناطق الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، مما يدفع الفلسطينيين إلى الخروج من أجزاء معينة من المنطقة جيم والقدس الشرقية (المرجع نفسه، الفقرة ٤١).

٢٧ - ويمكن أن يكون التشريد القسري والانتقال إلى مناطق سكنية بديلة، نتيجة لهذه السياسات، بمثابة نقل إجباري إذا نُفِّذ دون موافقة حرة وعلم مسبق من الأفراد الذين ينتقلون، في انتهاك لالتزامات إسرائيل بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان (A/HRC/34/38، الفقرتان ٢٧ و ٢٨).

٢٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شُرِّد ١ ١٢٢ فلسطينيا نتيجة هدم المنازل. وفي حين أن هذا العدد مشابه للعدد في الفترة المشمولة بالتقرير السابق (١ ١٤٤)، فإنه لا يزال يعكس ارتفاع معدلات الهدم مقارنة بالسنوات السابقة[١٥].

٢٩ - ويواجه سكان المجتمعات الفلسطينية الواقعة في المنطقة جيم خطر مصادرة الأراضي وهدم المنازل والتشريد القسري[١٦]. وتتعرض مئات العائلات الفلسطينية في القدس الشرقية لخطر الإخلاء القسري بسبب استيلاء مستوطنين إسرائيليين على مبان في سلوان والمدينة القديمة، إلى جانب العديد من المتنزهات والمواقع السياحية التي تقوم السلطات الإسرائيلية بتطويرها. وتواجه المجتمعات البدوية في المنطقة جيم بشدة خطر التهجير بسبب سياسة هدم المباني التي تعتبرها إسرائيل ''غير قانونية''[١٧].

٣٠ - وفي غزة، أُحرزُ تقدم كبير في جهود التعمير خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد أعيد بناء معظم المنازل التي أصبحت غير صالحة للسكن أثناء النزاع والبالغ عددها تقريبا ٠٠٠ ١٨ منزل، أو هي في طور إعادة البناء. بيد أن ٠٠٠ ٣٩ شخص ما زالوا يعيشون في ملاجئ مؤقتة، نظرا إلى الفجوة في التمويل البالغ مقدارها ١١٥ مليون دولار اللازمة لإعادة بناء ما يقرب من ٩٠٠ ٢ منزل دمرت بالكامل.

أنشطة الاستيطان الإسرائيلية

٣١ - تنتهك سياسات الاستيطان الإسرائيلية قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الذي أكد فيه المجلس من جديد أن إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، ليس له أي شرعية قانونية ويشكل انتهاكاً

(١٥) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، قاعدة بيانات نظام الهدم (Demolitions system database)، متاح على الرابط http://data.ochaopt.org/demolition-sys.aspx.

(١٦) فريق الأمم المتحدة القطري، الأرض الفلسطينية المحتلة، Common country analysis 2016: leave no one behind—a perspective on vulnerability and structural disadvantage in Palestine (2016).

(١٧) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية Humanitarian needs overview 2017: Occupied Palestinian Territory (2016).

صارخاً بموجب القانون الدولي وعقبةً كبرى أمام تحقيق السلام الدائم والشامل. وتكمُن المستوطنات الإسرائيلية وتوسّعُها المستمر في صميم طائفة واسعة من انتهاكات حقوق الإنسان في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية (انظر A/HRC/31/43، الفقرة ٥).

٣٢ - وتواصل حكومة إسرائيل دعم النمو السكاني في المستوطنات من خلال توفير الخدمات العامة التي تقودها الدولة، وفتح أنشطة اقتصادية جديدة، والنهوض بخطط الإسكان، ومنح مزايا ضريبية لبعض المستوطنات (A/71/355، الفقرة ٤).

٣٣ - وقد تضاعف عدد المستوطنين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، منذ اتفاقات أوسلو، حيث وصل عددهم بحلول نهاية عام ٢٠١٥ إلى أكثر من ٠٠٠ ٥٩٤ شخص (بمن فيهم ما يقدر بـ ٠٠٠ ٢٠٨ شخص في القدس الشرقية)، يعيشون في حوالي ١٣٠ مستوطنة و ١٠٠ بؤرة استيطانية (A/HRC/34/39، الفقرة ١١).

٣٤ - وفي حال تطبيق قانون التنظيم، فمن الممكن أن يطبق بأثر رجعي على ما يصل إلى ٠٠٠ ٤ مسكن مستوطن في الضفة الغربية تم بناؤها على أرض يملكها فلسطينيون ملكية خاصة[١٨].

٣٥ - ووفقا للبيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي، شهد عام ٢٠١٦ بدء بناء ٦٣٠ ٢ مبنى سكنيا في مستوطنات الضفة الغربية، أي بزيادة نسبتها ٤٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٥ (٩٠١ ١). وشهد الربع الثاني من عام ٢٠١٦ بدء بناء ١٠٢ ١ من الوحدات السكنية في مستوطنات المنطقة جيم، وهو أعلى رقم فصلي منذ أكثر من سبع سنوات[١٩].

٣٦ - ومنذ بداية عام ٢٠١٧، روَّجت السلطات الإسرائيلية لبناء نحو ٠٠٠ ٦ وحدة سكنية في الضفة الغربية، وجميعها في المنطقة جيم. وفي غضون ثلاثة أسابيع، جرى الترويج لخطط تشمل حوالي ٠٠٠ ٣ وحدة في عملية التخطيط، وبلغت خطط أكثر من ٢٤٠ وحدة منها مرحلة الموافقة النهائية. وبالإضافة إلى ذلك، جرى خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٧ نشر مناقصات متعلقة بحوالي ٨٠٠ ٢ وحدة سكنية. وعلى سبيل المقارنة، قُدمت خطط تخص حوالي ٠٠٠ ٣ وحدة خلال عام ٢٠١٦، بلغت ٧٠٠ وحدة منها المرحلة النهائية من الموافقة، كما أُصدرت مناقصات تخص ٤٢ وحدة فقط في المنطقة جيم. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير قطع أشواط فيما يخص نحو ٦٠٠ ١ وحدة سكنية في مستوطنات القدس الشرقية، غير أن أيا منها لم يصل إلى مرحلة الموافقة النهائية. وبالإضافة إلى ذلك، أُصدرت مناقصات تخص ٣٢٣ وحدة في تموز/يوليه ٢٠١٦.

القيود المفروضة على التنقل والوصول

إغلاق غزة، بما في ذلك المناطق المقيَّدة الدخول

٣٧ - أدت عمليات الإغلاق في غزة، التي شُددت إلى حد كبير بعد أن أمسكت حماس بزمام الأمور في المنطقة في عام ٢٠٠٧، إلى جانب المواجهات العسكرية المتعاقبة منذ ذلك الحين، إلى تفاقم

(١٨) الكنيست، "Knesset passes settlement regulation law" (الكنيست يسنُّ قانون تنظيم المستوطنات)، بيان صحفي، ٧ شباط/فبراير ٢٠١٧. متاح على الرابط "https://www.knesset.gov.il/spokesman/eng/PR eng.asp?PRID=13341"

(١٩) نظر www.cbs.gov.il/hodaot2017n/04_17_083t3.pdf.

الأزمة الإنسانية في غزة، مما يقوض بشدة أي جهد في مجال التنمية ويؤدي إلى انتهاكات متكررة لحقوق الإنسان (A/HRC/34/38، الفقرة ٦٦).

٣٨ - وتؤثر عمليات الإغلاق تأثيرا سلبيا على حقوق الإنسان الأساسية والآفاق الاقتصادية، علاوة على توافر الخدمات الأساسية، وهو ما يفاقم الفقر والاعتماد على المعونة. وهناك قيود مفروضة على إمكانيات الاستفادة من الصحة والتعليم وعلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالمفهوم الأوسع.

٣٩ - وطيلة عام ٢٠١٦، ظل معبر رفح مغلقا، باستثناء ٤٤ يوما (مقابل ٣٣ يوما في عام ٢٠١٥)[٢٠].

٤٠ - وعند رفض طلبات لفلسطينيين من غزة للحصول على تصاريح الدخول إلى إسرائيل، تقدم السلطات الإسرائيلية عادة تبريرات عامة، إذ غالبا ما تدعي أن الطلب يقع خارج المعايير المحددة في سياسة الإغلاق أو أن الرفض جاء لأسباب أمنية. وانخفض معدل الموافقة على طلبات المرضى الذين يرغبون في مغادرة غزة لتلقي العلاج الطبي عن طريق معبر إيريتز من ٧٧,٥ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٦٢,١ في المائة في عام ٢٠١٦، وهو أدنى معدل منذ عام ٢٠٠٩[٢١]. وفي الوقت نفسه، شهد العدد المطلق لمرضى غزة المسموح لهم بدخول إسرائيل زيادة مطردة وكبيرة سنة بعد سنة، من ١٣٠ ٥ مريضا في عام ٢٠٠٩ إلى ٦٦٥ ١٧ مريضا في عام ٢٠١٦[٢٢].

٤١ - وفي الفترة من ٣ نيسان/أبريل إلى ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٦، جمدت إسرائيل مؤقتا دخول الأسمنت إلى غزة، مشيرة إلى أن أجزاء كبيرة منه يتعرض للتحويل، بما في ذلك لأجل استخدامات عسكرية لحماس. وعلى الرغم من التجميد، شهد عام ٢٠١٦ زيادة بنسبة ٥٦ في المائة في واردات الأسمنت مقارنة بعام ٢٠١٥. واستمر هذا المنحى خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٧، عندما دخل نحو ٢٤٥ ألف طن من الأسمنت إلى قطاع غزة، أي أكثر من مجموع الكميات لأعوام ٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤ مجتمعة[٢٣].

---

(٢٠) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ''Humanitarian Bulletin: Occupied Palestinian Territory, March 2017'' كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. متاح على الرابط https://www.ochaopt.org/content/record-number-demolitions-and-displacements-west-bank-during-2016

(٢١) معلومات وردت من منظمة الصحة العالمية.

(٢٢) بالنسبة لرقم عام ٢٠٠٩، انظر تقرير منظمة الصحة العالمية، ''الحق في الصحة: عبور الحواجز أمام الوصول إلى الصحة في الأرض الفلسطينية المحتلة ٢٠١٤-٢٠١٥'' (٢٠١٦). متاح على الرابط www.emro.who.int/images/stories/palestine/documents/WHO_-_Access_Report_2014-15_-Final.pdf.
بالنسبة لرقم عام ٢٠١٦، نظر تقرير منظمة الصحة العالمية، ''الوصول الصحي لمرضى الإحالة من قطاع غزة''، التقرير الشهري، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. متاح على الرابط www.emro.who.int/images/stories/palestine/WHO_monthly_Gaza_access_report-Dec_2016-Final.pdf

(٢٣) انظر الموقع التالي :(grm.report).

٤٢ - وما زالت كميات وقيمة الصادرات من غزة منخفضة مقارنة بمستويات ما قبل عام ٢٠٠٧. ولم يتجاوز عدد حمولات الشاحنات التي خرجت من غزة في آذار/مارس ٢٠١٧ نسبة ٣٦ في المائة من الرقم المسجل في عام ٢٠٠٧، على الرغم من حدوث زيادة كبيرة مقارنة بالسنوات السابقة[٢٤].

٤٣ - وفي إطار سياسة الإغلاق، تفرض إسرائيل قيودا على الوصول إلى المناطق البرية والبحرية، مشيرة إلى المخاوف الأمنية، بما في ذلك تهريب الأسلحة وحفر الأنفاق من قبل حماس والجماعات المتطرفة في غزة. وتمتد المنطقة المقيدة الدخول الرسمية لمسافة ١٠٠ متر من السياج بين إسرائيل وغزة. وبالإضافة إلى ذلك، يواجه المدنيون، على بعد عدة مئات من الأمتار من السياج، مخاطر كبيرة تتمثل في إمكانية إطلاق قوات الأمن الإسرائيلية النار عليهم[٢٥].

٤٤ - وفي آذار/مارس ٢٠١٦، ذُكر أن إسرائيل قامت بتوسيع النطاق الذي يمكن للفلسطينيين أن يصطادوا فيه من ٦ إلى ٩ أميال بحرية قبالة ساحل غزة، قبل أن تخفضها إلى ٦ أميال في حزيران/يونيه من ذلك العام.

القيود المفروضة على التنقل في الضفة الغربية

٤٥ - يقع أربع وأربعون في المائة من أراضي الضفة الغربية في مناطق يُحظر فيها قيام الفلسطينيين بالتشييد والتنمية العقارية. وتُستخدم هذه الأراضي من أجل بناء مستوطنات إسرائيلية ومناطق عسكرية ومحميات طبيعية و ''الجدار'' الإسرائيلي في الضفة الغربية الذي بدأ بناؤه في عام ٢٠٠٣ وكان هدفه المعلن هو منع الفلسطينيين من تنفيذ هجمات في إسرائيل. ومع أن ''الجدار'' لم يكتمل بعدُ، فهو يخلق واقعاً يتعذر في ظله وصول معظم الفلسطينيين إلى حوالي ٤ في المائة من الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، دون الحصول على ترخيص من السلطات الإسرائيلية[١٧]. والمنطقتان الرئيسيتان في الضفة الغربية اللتان لا يستطيع معظم الفلسطينيين عبورهما دون تصريح هما منطقة غرب الجدار المعروفة بـ ''منطقة التماس''[٢٦] والقدس الشرقية (انظر A/HRC/31/44).

٤٦ - والضفة الغربية مقسمة إلى ثلاث مناطق هي: المنطقتان ألف وباء اللتان تقعان تحت السيطرة المدنية للسلطة الفلسطينية وتغطيان ٤٠ في المائة من الضفة الغربية ويعيش فيهما حوالي ٩٠ في المائة من السكان الفلسطينيين. والمنطقة جيم التي تغطي بقية الضفة الغربية وتوجد فيها جميع المستوطنات الإسرائيلية. وتتخلل المنطقةُ جيم المنطقتين ألف وباء بحيث تقسمهما إلى ١٥٠ منطقة منفصلة عن بعضها بعضا وذات أحجام متفاوتة، وتفصل المستوطناتُ وهياكلها الأساسية المتصلة بها بين الكثير من هذه المناطق.

(٢٤) في آذار/مارس ٢٠١٧، خرج من غزة ٣٧٢ حمولة شاحنة من البضائع، أي ٣٦ في المائة من المتوسط الشهري خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٧ (١ ٠٤٠ حمولة شاحنة)، وفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، خرج ما مجموعه ٢ ٥٤٠ حمولة شاحنة من البضائع من غزة، وهو ما يمثل زيادة كبيرة بالمقارنة مع الفترة المشمولة بالتقرير السابق (١ ٧١٢ حمولة شاحنة) والفترة السابقة لهما (٣٨٨ حمولة شاحنة). معلومات متاحة على الرابط http://data.ochaopt.org/gazacrossing/index.aspx?id=4.

(٢٥) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ''Gaza strip: access and movement fact sheet ٢٠١٦''، آذار/مارس ٢٠١٧.

(٢٦) تقع المنطقة بين الجدار وخط الهدنة لعام ١٩٤٩.

٤٧ - وبحلول منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، كانت توجد ٤٧٢ من الحواجز المعرقلة للحركة في الضفة الغربية، بما في ذلك نقاط التفتيش المزودة بحراسة دائمة أو لبعض الوقت، والأكوام الترابية، وحواجز الطرق، وبوابات الطرق. وبالمقارنة بدراسة استقصائية مماثلة أُجريت في عام ٢٠١٥، شهد العدد التراكمي للحواجز المعرقلة للحركة ارتفاعا بنسبة ٥ في المائة، على الرغم من انخفاض عدد نقاط التفتيش المزودة بحراسة دائمة بنسبة ٢٥ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٥. وقد وُضعت في الخليل، بحلول آذار/مارس ٢٠١٧، ما يبلغ ١٠٠ عقبة داخل المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل من المدينة[٢٧].

٤٨ - وكما لوحظ في تقارير سابقة للأمين العام، غالبا ما تتخذ السلطات الإسرائيلية، في أعقاب تعرض الإسرائيليين لهجمات، تدابير قد ترقى إلى مرتبة العقوبة الجماعية، حيث تطال أفراد أُسَر المهاجمين أو المهاجمين المزعومين أو أفراد مجتمعهم المحلي (A/HRC/34/38)، الفقرة ٣١. فعلى سبيل المثال، في ١ تموز/يوليه ٢٠١٦، بعد هجوم بإطلاق النار قُتل فيه إسرائيلي واحد، تم تطويق بلدة يطا الفلسطينية البالغ عدد سكانها أكثر من ٦٠ ٠٠٠ أشخاص. وقد استمر فرض القيود الصارمة قائما خلال معظم شهر تموز/يوليه (A/HRC/34/36، الفقرة ٣٤).

٤٩ - وتواصل إسرائيل بناء ”الجدار“ في الضفة الغربية، وهو ما يتناقض مع الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في تموز/يوليه ٢٠٠٤ والتي تنص على أن ”تشييد الجدار الذي تقوم إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، ببنائه في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وحولها، والنظام المرتبط به، يتعارض[ان] مع القانون الدولي“ (انظر الوثيقة A/ES-10/273 و Corr.1). ويقع ٨٥ في المائة من المسار المخطط ”للجدار“ الذي يبلغ طوله ٧١٢ كلم داخل الضفة الغربية. وبالإضافة إلى ذلك، إذا تم استكمال بناء ”الجدار“، فإن ما يصل عددهم إلى ٢٥ ٠٠٠ فلسطيني قد يصبحون في عداد الفلسطينيين المعزولين بالفعل في ”منطقة التماس“ والبالغ عددهم ١١ ٠٠٠ شخص[١٧].

استغلال الموارد الطبيعية الفلسطينية واستنزافها وتعريضها للخطر

٥٠ - لا يزال سكان غزة يعانون من آثار النزاع العسكري الذي اندلع في عام ٢٠١٤، فيما يتعلق بالحصول على المياه وشبكة الصرف الصحي[١٨]. وقد تسببت القيود المفروضة على إصلاح الهياكل الأساسية في قطع السبل أمام ٢٣ في المائة من سكان غزة لتصريف المياه المستعملة في شبكة المجاري[١٧].

٥١ - وساهم الضرر الذي لحق بشبكة الكهرباء، بالإضافة إلى نقص الوقود والكهرباء، في العجز المزمن في الكهرباء والوقود الذي شهدته غزة خلال السنوات العشر الماضية[١٨]. وخلال كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وصلت أزمة الكهرباء إلى أوجها في عِزِّ الشتاء، وكان ذلك في المقام الأول بسبب خلاف وقع بين السلطة الفلسطينية في رام الله وحماس في غزة حول المدفوعات. ولم تصل الكهرباء لحوالي مليوني فلسطيني سوى لثلاث ساعات كل يوم في هذه الفترة مقارنةً بست إلى ثماني ساعات يوميا في الفترات الأخرى[٢٨].

(٢٧) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية Humanitarian Bulletin: Occupied Palestinian Territory آذار/مارس ٢٠١٧.

(٢٨) وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التقرير عن الحالة في غزة، رقم ١٧٨ (كانون الثاني/يناير ٢٠١٧).

٥٢ - ويزيد العجز المزمن في الكهرباء من حدة أزمة المياه في غزة، حيث يؤثر على أكثر من ٣٠٠ مرفق مياه ومرفق مياه صرف صحي، ويؤدي إلى عدم كفاية وعدم انتظام إمدادات المياه وإلى فيضان مياه المجاري غير المعالجة إلى الشوارع أو إلى البحر[١٨].

٥٣ - ولا تزال طبقة المياه الجوفية الساحلية تمثل مصدر المياه الرئيسي لسكان غزة، ومع ذلك فإن ٩٥ في المائة من مياهها لم تعد تُعتبر صالحة للاستهلاك البشري. ولا يحصل أربعون في المائة من سكان غزة إلا على خمس إلى ثماني ساعات من إمدادات المياه كل ثلاثة أيام. ويعتمد قرابة ٨٥ في المائة من سكان غزة على مياه الشرب المتأتية من منتجين في القطاع الخاص أو القطاع العام تؤدي طريقة إنتاجهم وسلسلة إمدادهم ومخزوناتهم من المياه المنزلية إلى تلوث محتمل.[١٨] ويبلغ متوسط استهلاك المياه اليومي في غزة ٧٩ لترا للفرد الواحد في اليوم، وهو ما يقل بكثير عن معدل ١٠٠ لتر الذي أوصت به منظمة الصحة العالمية. ونتيجة لذلك، فإن ٩٥ في المائة من السكان قد يكونون معرضين الآن لخطر الأمراض المنقولة بالمياه[١٧].

٥٤ - وفي الضفة الغربية، تساهم صعوبة الحصول على تصاريح إسرائيلية للأنشطة المتصلة بتشييد الهياكل الأساسية الفلسطينية للمياه[٢٩] أو بإصلاحها في حرمان الفلسطينيين من حقهم في الحصول على المياه[٣٠].

٥٥ - وهناك ما مجموعه ٦٢٠ ٠٠٠ شخص غير موصولة منازلهم بشبكة مياه أو لا يحصلون على المياه إلا مرة واحدة في الأسبوع أو أقل من ذلك. ويعيش ما مجموعه ١٥٠ ٠٠٠ منهم في المنطقة جيم حيث تتولى إسرائيل المسؤولية الكاملة عن المياه. وتواجه بعض المجتمعات المحلية في المنطقة جيم قيودا أخرى في الوصول المادي إلى إمدادات المياه، بالإضافة إلى عمليات الهدم المستمر للهياكل الأساسية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية[١٨].

٥٦ - وبحلول حزيران/يونيه ٢٠١٦، كان متوسط استهلاك الفلسطينيين للمياه في الضفة الغربية يبلغ ٧٣ لترا من المياه للفرد الواحد في اليوم، ويقل ذلك مرة أخرى بكثير عن معدل ١٠٠ لتر الذي أوصت به منظمة الصحة العالمية ويقل ذلك أيضا بشكل حاد عن معدل ٢٤٠ لتر الذي يتمتع به الإسرائيليون[٣١]. وقد بلغ متوسط استهلاك الفلسطينيين للمياه في بعض المناطق مستوى متدنيا يصل إلى ٢٠ لتر للفرد الواحد في اليوم، ولا سيما في المجتمعات المحلية التي لا تتوفر لديها هياكل أساسية للمياه[٣١].

٥٧ - والفلسطينيون محرومون من الوصول إلى نهر الأردن ولا تُخصص لهم سوى ١٣ في المائة من مياه مجامع المياه الجوفية الجبلية. وتقوم إسرائيل بالاستيلاء على الباقي، بينما تتوفر لديها أيضا طائفة واسعة من الموارد المائية. ويُضطر الفلسطينيون بسبب شح الموارد المائية المتوفرة لهم في الضفة الغربية إلى الاعتماد على شركة ميكوروت الإسرائيلية للمياه لتوفير ١٨,٥ في المائة من احتياجاتهم من المياه

(٢٩) "EWASH concerned by water restrictions in the West Bank resulting from Israeli discriminatory policies" (مجموعة المياه في حالات الطوارئ والصرف الصحي والنظافة تشعر بالقلق إزاء القيود المفروضة على المياه في الضفة الغربية بفعل السياسات الإسرائيلية التمييزية)، نشرة صحفية، ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٦. متاح على الرابط الشبكي التالي: http://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/ewash-concerned-water-restrictions-west-bank-resulting-israeli.

(٣٠) انظر https://www.ochaopt.org/content/risk-settler-takeover-ein-fera-water-spring-hebron#_ftn5.

(٣١) البنك الدولي، "Water situation alarming in Gaza"(حالة المياه في غزة مقلقة)، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

(بيانات ٢٠١٤)[٣١]. وينفق الفلسطيني في المتوسط ٨ في المائة من إنفاقه الشهري على شراء المياه، مقارنةً بالمتوسط العالمي البالغ ٣,٥ في المائة[١٨].

٥٨ - وفي القدس الشرقية، أدت عقود من نقص الاستثمار في الهياكل الأساسية ومن انعدام رخص البناء إلى كون حوالي ٣٦ في المائة من السكان يستمدون احتياجاتهم من وصلات توزيع المياه غير القانونية بشبكات المياه وإلى حرمان منازل قرابة ثلث السكان من الوصل بشبكات المجاري[١٨].

٥٩ - وفي الضفة الغربية، يعاني المزارعون من صعوبات في الوصول إلى أراضيهم. ويتعين على أولئك الذين تقع مزارعهم في ''منطقة التماس'' أو بالقرب من المستوطنات الإسرائيلية الحصول على تصاريح خاصة أو الدخول في ترتيبات تنسيق مسبقة من أجل الوصول إليها[١٨]. وبالمثل، تمنع القيود الإسرائيلية الفلسطينيين من الاستفادة من معظم موارد الأراضي الواقعة في المنطقة جيم[١٧].

٦٠ - وقد أدت القيود التي تفرضها إسرائيل على مناطق الصيد الواقعة قبالة غزة إلى تدهور قطاع صيد الأسماك في قطاع غزة. وقد أدى تقلص منطقة الصيد إلى الصيد المفرط المتركز في منطقة صغيرة، مما أدى بدوره إلى انخفاض الثروة السمكية ونضوب أماكن تكاثرها[٣٢].

٦١ - وقالت مصادر فلسطينية رسمية إن ممارسات السلطات الإسرائيلية والمستوطنين، ومن ضمنها النقل غير المشروع للنفايات الخطرة إلى الضفة الغربية وتخصيص أجزاء من غور الأردن لموقعٍ إسرائيلي لدفن النفايات مكرسٍ للنفايات الصناعية، قد ألحقت أضراراً جسيمة بالأراضي الزراعية الفلسطينية وبصحة الفلسطينيين، وحيواناتهم، والتنوع البيولوجي[٣٣].

الأحوال الاجتماعية والاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة

٦٢ - يتراوح وقْع الاحتلال بين الأزمات الإنسانية وعرقلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وفي بعض الأحيان عكس مسار التنمية.

الأحوال الاقتصادية[٣٤]

٦٣ - شهد اقتصاد فلسطين انكماشاً حاداً خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٤ وفي بداية عام ٢٠١٥، وذلك في أعقاب النزاع العسكري الأخير في غزة. ومنذ ذلك الحين، واصل الاقتصاد تعافيه مع تحقيق نمو مطرد وكبح جماح التضخم. وارتفع الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ثابتة بمعدل ٥,١ في المائة في الأرباع الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٦ مقارنةً بنفس الفترة من عام ٢٠١٥. وتعود هذه الزيادة في المقام

(٣٢) انظر مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ''التقرير المقدّم إلى لجنة الاتصال المخصصة''، أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

(٣٣) انظر http://www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?tabID=512&lang=en&ItemID=1627&mid=3171&wversion=Staging.

(٣٤) يستند هذا الجزء، ما لم يُذكر خلاف ذلك، إلى التحليل الذي أجرته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للأرقام الواردة في الحسابات القومية الرسمية، وإحصاءات العمل، ومؤشرات أسعار السلع الاستهلاكية التي نشرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وكذلك للأرقام الواردة في النشرات الفصلية لسلطة النقد الفلسطينية. وتم الاطلاع على جميع البيانات في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٧. ملاحظة: الأرقام المستخدمة بالنسبة لسنة ٢٠١٦ هي أرقام أولية.

الأول إلى غزة، حيث بلغ متوسط النمو المسجل فيها ٩,٨ في المائة. وبقي النمو في الضفة الغربية مستقراً عند ٣,٧ في المائة، وإن كان أكثر تواضعاً.

٦٤ - ويُعزى النمو الذي شهدته الضفة الغربية في معظمه إلى الأداء القوي لقطاع الصناعة التحويلية وبعض أنشطة الخدمات، مثل الخدمات المالية والتعليم. بيد أن التراجع الطفيف في الزراعة والتشييد والتجارة قد أدى إلى كبح النمو. أما في ما يتعلق بالنفقات، فيمكن عزو الأداء الاقتصادي الإيجابي للضفة الغربية خلال ٢٠١٦ إلى الاستهلاك الخاص في المقام الأول، في الوقت الذي سجل فيه الاستثمار، وبدرجة أقل الإنفاق الحكومي، معدلات نمو سلبية. ويعود ارتفاع معدلات النمو الذي شهده قطاع غزة خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٦ في المقام الأول إلى استمرار التحسن في قطاع التشييد وخدمات الإدارة العامة. وفيما يتعلق بالنفقات، احتل إجمالي تكوين رأس المال لوحده مكان الصدارة في النمو الذي شهده قطاع غزة، وهو ما يعكس الأداء الإيجابي لقطاع التشييد المنوه عنه أعلاه، بما أن إسهام كل من الاستهلاك الخاص والقطاع الخارجي في النمو كان إسهاما سلبيا.

٦٥ - وهناك فروق حادة في الظروف المعيشية بين غزة وباقي الأرض الفلسطينية المحتلة. فبالرغم من ارتفاع معدلات النمو الأخيرة في غزة، فإن نزاع عام ٢٠١٤ أدى إلى تفاقم الاختلاف بين القطاع والضفة الغربية. ويمكن أن يُفسر هذا الأمر على أنه أثر تراكمي للنزاعات بين الطرفين وإغلاق المعابر واستيلاء حماس على غزة الذي استمر خلال السنوات الأخيرة.

٦٦ - وبلغ معدل البطالة في الربع الأخير من عام ٢٠١٦ نسبة ٢٥,٧ في المائة (١٦,٩ في المائة في الضفة الغربية و ٤٠,٦ في المائة في قطاع غزة)، وهو ما يمثل انخفاضا طفيفا بنسبة ٠,٤ في المائة مقارنةً بنفس الفترة في عام ٢٠١٥. وفي الوقت نفسه، انخفضت مشاركة اليد العاملة بنسبة ٢,٢ في المائة، مما يشير إلى أن العديد من العمال يغادرون القوة العاملة (أثر ''العامل المحبَط''). وعلى الرغم من أن البطالة في صفوف الشباب الفلسطينيين (الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ سنة و ٢٩ سنة) قد أظهرت تحسنا متواضعا في الربع الأخير من ٢٠١٦، فقد ارتفعت بنسبة ١,٥ في المائة خلال عام ٢٠١٦ بكامله. وبلغ هذا المعدل نسبة ٤٥,٤ في المائة في الربع الثالث من عام ٢٠١٦، وهو ما يمثل أعلى مستوى له منذ عام ٢٠١٤. وبقيت البطالة مرتفعة في صفوف اللاجئين الفلسطينيين إذ بلغ معدلها ٣١,٦ في المائة.

٦٧ - وقد ظل معدل البطالة المرتفع باستمرار في غزة (الذي بلغ متوسطه لعام ٢٠١٦ نسبة ٤١,٧ في المائة) عند مستوياته السابقة لعام ٢٠١٤، مما يدل على أن سوق العمل لا يزال يعاني من صعوبات للتعافي من آثار التصعيد الذي حدث في عام ٢٠١٤.

٦٨ - ولا يفوق معدل البطالة بين الإناث نظيره للذكور فحسب (٤٣,٩ في المائة مقارنة بنسبة ٢١ في المائة في الربع الأخير من عام ٢٠١٦)، بل تزايد أيضا على مدى ١٠ سنوات متتالية تقريبا. وعلى الرغم من الزيادة الأخيرة المشجعة في نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة، لم يتجاوز هذا الرقم، في الربع الأخير من عام ٢٠١٦، نسبة ١٨,٩ في المائة لمن تتراوح أعمارهن بين سن الخامسة عشرة وما فوقها، وهو ما يقل بكثير عن النسبة المسجلة للذكور (٧١,٤ في المائة).

٦٩ - وشهدت الإيرادات المالية الوطنية بعض التطورات المشجعة. حيث سجلت الإيرادات المحلية الإجمالية نموا بنسبة ٢٧,٨ في المائة في عام ٢٠١٦، ليواصل بذلك اتجاهه التصاعدي الذي أدى إلى

زيادةٍ بدأت في عام ٢٠٠٦ وتجاوزت ضِعف مستوياته السابقة (٢٠٨,٧ في المائة) وإلى تحقيق رقم قياسي في الربع الثالث من عام ٢٠١٦. وارتفعت جباية الضرائب المخصصة بنسبة ٤٨,٦ في المائة مقارنة بمستواها في عام ٢٠١٥. وتقترن هذه التطورات الإيجابية بالاعتماد الشديد على إيرادات المقاصة (الإيرادات الجمركية التي تديرها إسرائيل وتتحكم فيها) التي لا تزال تمثل حوالي ثلثي مجموع الإيرادات المحلية. وقد قامت إسرائيل باقتطاع حوالي ١٢٠ مليون دولار شهريا حتى أيار/مايو ٢٠١٦ منها، لسداد مستحقات السلطة الفلسطينية من فواتير الكهرباء والمياه ومياه المجاري، حسبما اتفق عليها الطرفان في اتفاقات أوسلو. ويقل هذا المبلغ بنسبة ٣٤ في المائة عن مستواه المسجل في عام ٢٠١٥[٣٥]. وقد سجل الدين العام انخفاضا طفيفا في الربع الأخير من عام ٢٠١٦، مما قد سيؤدي إلى تغيير محمود في اتجاهه التصاعدي الذي طال أمده، حيث ارتفع مجموع الدين العام بالفعل بنسبة ١٢٧,٥ في المائة منذ عام ٢٠٠٦.

الأمن الغذائي

٧٠ - على الرغم من التحسينات المسجلة في السنوات الأخيرة، لا يزال مستوى انعدام الأمن الغذائي في فلسطين عالياً، إذ بلغت نسبة الأسر المعيشية المصنفة في إطار انعدام الأمن الغذائي ٢٦,٨ في المائة في عام ٢٠١٤[٣٦]. وتنشأ التحسينات فقط في الضفة الغربية، حيث نزلت نسبة انعدام الأمن الغذائي من ٢٢,١ في المائة من الأسر المعيشية في عام ٢٠١٣ إلى ١٦,٣ في المائة في عام ٢٠١٤. ولا تزال الحالة في غزة حرجة، مع بلوغ انعدام الأمن الغذائي مستويات عالية (٤٦,٧ في المائة من الأسر المعيشية في عام ٢٠١٤) مع استمرار تدهورها (ارتفعت من نسبة ٤٤,٥ في المائة في عام ٢٠١٣). وفي الضفة الغربية، ترتفع مستويات انعدام الأمن الغذائي بوجه خاص في مخيمات اللاجئين، بنسبة ٢٩ في المائة[٣٧].

٧١ - وانعدام الأمن الغذائي في الأرض الفلسطينية المحتلة نابع بالأساس من انعدام القدرة الاقتصادية على الحصول على الغذاء، الذي يرتبط ارتباطاً جوهرياً بالفقر. ويزيد من إضعاف الأمن الغذائي عدم كفاية الإمدادات الغذائية أو عدم استقرارها، سواء في قطاع غزة، حيث تؤثر عمليات إغلاق المعابر منذ عقد من الزمن والنزاعات المتكررة مع إسرائيل على القدرة الإنتاجية، أو في الضفة الغربية، حيث تعيق القيود المفروضة على حركة الأشخاص والسلع بشدة سبل العيش والنشاط الاقتصادي[٣٨].

٧٢ - ويعاني ما يقرب من نصف السكان الفلسطينيين من حالات نقص في أكثر من مادة من المغذيات الدقيقة[١٨]. وأمكن تفادي حدوث أزمة أمن غذائي في غزة فقط بفضل مساعدة إنسانية أُجريت على نطاق واسع[٣٩]. ويتلقى أكثر من ٧٠ في المائة من سكان غزة شكلاً من أشكال المعونة

(٣٥) وردت هذه البيانات من وزارة المالية الفلسطينية.

(٣٦) الأسر المعيشية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي هي تلك التي تصنف على أنها ''منعدمة الأمن الغذائي بدرجة شديدة'' أو ''منعدمة الأمن الغذائي بدرجة معتدلة''، في إطار منهجية استبيان الوضع الاقتصادي والاجتماعي والأمن الغذائي. ولمزيد من المعلومات، انظر: Palestine Food Security Sector and Palestinian Central Bureau of Statistics, ''Socioeconomic and food security survey 2014: State of Palestine'' (2016).

(٣٧) انظر: Palestine Food Security Sector and Palestinian Central Bureau of Statistics, ''Socioeconomic and food security survey 2014: State of Palestine'' (2016).

(٣٨) المرجع نفسه.

(٣٩) وردت هذه المعلومات من الأونروا.

الدولية، معظمها يتمثل في المساعدة الغذائية[٤٠]. وقد ارتفع عدد السكان الذين يتلقون المعونة الغذائية من الأونروا أكثر من عشرة أضعاف في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٦، ليرتفع من عدد يقل عن ٠٠٠ ٨٠ شخص إلى أكثر من ٠٠٠ ٩٦٠ شخص. وفي الضفة الغربية، بلغت نسبة انعدام الأمن الغذائي في الأسر المعيشية للاجئين ٢٢ في المائة مقارنة مع ١٤ في المائة في أوساط الأسر المعيشية من غير اللاجئين.

التعليم

٧٣ - وفي عام ٢٠١٦، ما برحت الانتهاكات الخطيرة المتعلقة بالتعليم تعيق حق الأطفال في الحصول على تعليم آمن في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية[٤١].

٧٤ - وقد تسبب نظام التخطيط وتقسيم المناطق الذي تطبقه السلطات الإسرائيلية في المنطقة جيم والقدس الشرقية في نقص في المباني المدرسية. وهناك ما مجموعه ٠٠٠ ٥٠ طفل فلسطيني مسجلين في ١٨٣ مدرسة في المنطقة جيم. ويتنقل أكثر من ٧٠٠ ١ طفل ينتمون إلى ٣٧ مجتمعاً محلياً في الضفة الغربية إلى مدارس تبعد عنهم مسافة تفوق ٥ كيلومترات. كما أفيد أن التحرش والعنف هما من الأسباب التي تؤدي إلى تعقيد الرحلات إلى المدارس ومنها[١٧].

٧٥ - وتفيد الأونروا أن ٧٥ في المائة من المدارس في غزة لا تزال تعمل بنظام الفترتين في عام ٢٠١٦. وبالتالي، تقلصّت فرص الأطفال اللاجئين للمشاركة في أنشطة ترفيهية وإبداعية بالمقارنة مع التلاميذ الذين يتعلمون في مدارس تعمل بنظام الفترة الواحدة[٤١].

٧٦ - وفي غزة، تم إصلاح جميع المدارس البالغ عددها ٢٥٢ مدرسة التي تضررت أو دُمرت خلال الأعمال العدائية في عام ٢٠١٤، وأصبحت تعمل بكامل طاقتها، وأُعيد بناء مدرسة الأونروا التي دُمرت بالكامل، ويجري العمل على إعادة بناء المدارس الست المتبقية التي دُمرت. ومن بين مؤسسات التعليم العالي البالغ عددها ١٤ مؤسسة التي تأثرت بالأعمال العدائية، جرى إصلاح ٤ منها بينما يجري العمل على إصلاح ٧ مؤسسات أخرى. وجرى إصلاح ما مجموعه ١٨٠ روضة أطفال من أصل ٢٧٤ روضة أصابتها أضرار[٤٢].

٧٧ - وفي غزة، تتأثر تجربة الأطفال التعليمية سلبياً من جراء الأيام الدراسية القصيرة بسبب نظام الفترتين والاكتظاظ المزمن. كما أثرت الحوادث المتعلقة بالأمن في البنية التحتية للمدارس في المنطقة جيم والمناطق القريبة من المستوطنات[٤٣].

---

(٤٠) متاح على الرابط: https://www.ochaopt.org/content/gaza-strip-humanitarian-impact-blockade-november-2016.

(٤١) انظر: http://www.dci-palestine.org/raids_tear_gas_and_a_burned_house_three_west_bank_school_days؛ انظر أيضاً تقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة عن الحالة الانسانية في دولة فلسطين: Humanitarian situation report: State of Palestine، كانون الثاني/يناير - آذار/مارس ٢٠١٧.

(٤٢) انظر: تقرير الفريق القطري للأمم المتحدة في دولة فلسطين المعنون ”غزة: عامان على وقف الأعمال القتالية“ (٢٠١٦). ”Gaza: two years after“.

(٤٣) تقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة عن الحالة الانسانية في دولة فلسطين: Humanitarian situation report: State of Palestine، تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

الصحة العامة

٧٨ - تُعد غزة واحدة من المناطق الأكثر اكتظاظا بالسكان في العالم، بمعدل ٠٠٠ ٥ نسمة لكل كيلومتر مربع[٤٤]. وتتفاقم الحالة بوجه خاص بالنسبة إلى ٤٣ في المائة من اللاجئين الذين يعيشون في مخيمات يصل فيها معدل الكثافة السكانية إلى ما يناهز ٠٠٠ ٤٠ نسمة لكل كيلومتر مربع[٤٥]. كما فاقمت الأحوال المعيشية التي تتسم بالاكتظاظ والسكن غير اللائق من المخاطر الصحية العامة المرتبطة بالتخلص من النفايات الصلبة بطريقة غير سليمة في مواقع إلقاء القمامة ومياه الصرف الراكدة، لا سيما بالقرب من مخيمات اللاجئين[١٧].

٧٩ - وفي غزة، أثَّرَ إغلاقُ المعابر والانقسام السياسي[٤٦] والنزاع المتكرر تأثيراً شديداً على توافر الخدمات الصحية وعلى جودتها. ويعاني العديد من المرضى من الإحباط ومن الألم الذي يمكن تفاديه ومن مخاطر صحية متصلة بتأخير الرعاية الناجمة، في جملة أمور، عن النقص في الموظفين المهرة وفي الأدوية والنفايات الطبية وإمدادات الكهرباء[٤٤].

٨٠ - وفي الضفة الغربية، يتحتم على الفلسطينيين الحصول على تصاريح لكل موعد طبي يتطلب السفر إلى القدس أو البلدان المجاورة، وكثيراً ما يواجهون التأخير أو الرفض عند طلب هذه التصاريح، وغالباً من دون أن يقدم لهم سبب لذلك الرفض. وتتطلب القيود التي تفرضها إسرائيل على التنقل أن تستخدم سيارات الإسعاف التي تحمل المرضى من الضفة الغربية إلى مستشفيات القدس إجراء ”التسليم والاستلام“، الذي بموجبه تلتقي مركبتان عند نقطة التفتيش أو الجدار ويتم إنزال المريض من الأولى ويُنقل في الثانية[١٧].

ثالثا - الجولان السوري المحتل

٨١ - قرر مجلس الأمن في قراره ٤٩٧ (١٩٨١) أن قرار إسرائيل بفرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها على الجولان السوري المحتل لاغٍ وباطل وليس له أثر قانوني دولي، وطالب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأن تلغي قرارها على الفور.

٨٢ - وفي ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أُفيد أن السلطات الإسرائيلية قامت بأول عملية هدم في مجدل شمس، بدعوى الافتقار إلى تصريح البناء اللازم (A/HRC/34/39، الفقرة ٥٩)[٤٧]. كما أن السياسات المتعلقة بالأراضي والإسكان والتنمية التي وضعتها إسرائيل تجعل من الصعب على السوريين الحصول على

(٤٤) وردت هذه المعلومات من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مشيرة إلى بيانات من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني واللجنة الوطنية للسكان.

(٤٥) وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا): Gaza situation report No. 191, April 2017.

(٤٦) انظر: Robert Piper, “The humanitarian impact of a divided government”, 12 July 2016؛ متاح على الرابط: https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-impact-divided-government.

(٤٧) انظر أيضاً: http://golan-marsad.org/press-release-israeli-authorities-demolish-home-in-majdal-shams-in-the-occupied-syrian-golan/.

تصاريح البناء، مما يسفر عن الاكتظاظ المبلَّغ عنه في القرى السورية[٤٨]. ووفقاً للجمهورية العربية السورية، فإن السلطات الإسرائيلية تُقيِّد استخدام السوريين للأراضي في حدود ٠٠٠ ١٨ هكتار، في حين تسمح للمستوطنين الإسرائيليين باستغلال ٠٠٠ ١٤٠ هكتار (A/HRC/34/37، الفقرة ٢٤).

٨٣ - وذكرت اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة ادعاءات من منظمات المجتمع المدني بأن السلطات الإسرائيلية تسعى إلى مصادرة الأراضي التي يملكها السكان السوريون من خلال إعلانها ”مناطق خضراء“ بغية منع استخدام السكان السوريين لها لأغراض التشييد أو الزراعة أو الرعي وغيرها من الأغراض. وزُعم كذلك أن هذه السياسات تعيق تحسين الطرق ونظم الصرف الصحي، وتعيق إنشاء البنية التحتية الصناعية وتشييد المؤسسات التعليمية والصحية والثقافية لصالح السكان السوريين (A/71/352، الفقرة ٩١).

٨٤ - وتؤكد منظمة العمل الدولية أن المياه المخصصة للمزارعين السوريين محددة في ٢٠٠ متر مكعب لكل ٠٠٠ ١ متر مربع، وهي كمية معرضة للتخفيض عند الجفاف، في حين يتلقى المستوطنون ما بين ٦٠٠ و ٨٠٠ متر مكعب، وفي واقع الأمر يتلقون من المياه بقدر ما يحتاجون. وأدى ذلك إلى تقويض العمل الزراعي، مما جعله نشاطاً ثانوياً بالنسبة للعديد من المزارعين السوريين[٤٩].

٨٥ - وفي الوقت نفسه، استمرت التوسع الاستيطاني الذي تمارسه السلطات الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في انتهاك للقانون الدولي (A/HRC/34/39، الفقرة ٥٨). وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، أفيد أن حكومة إسرائيل وافقت على خطط بناء ٦٠٠ ١ منزل جديد في مستوطنة كتسرين (A/HRC/34/39، الفقرة ٥٩)، ووفقاً لمنظمة العمل الدولية فإن الحكومة تمنح الأزواج الإسرائيليين من الشباب المتزوجين حديثاً فرصة استئجار أراضي السوريين الذين غادروا المنطقة في عام ١٩٦٧[٥٠].

٨٦ - ووفقاً للجنة الخاصة، واصلت شركات مملوكة لإسرائيليين وأجانب استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية، بما في ذلك موارد المياه والغاز والنفط، بعد الحصول على تراخيص من السلطات الإسرائيلية (A/70/406، الفقرة ٢٥).

٨٧ - وشهدت السنوات الأخيرة زيادة في استثمار الحكومة الإسرائيلية في تنمية المجتمعات المحلية السورية في الجولان، بوسائل تشمل اعتماد خطة مدتها ثلاث سنوات للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، خصص لها ما يناهز ٦٠ مليون دولار، تصرف بالأساس على التعليم وتطوير البنية التحتية.

---

(٤٨) انظر: http://golan-marsad.org/press-release-israeli-authorities-demolish-home-in-majdal-shams-in-the-occupied-syrian-golan/.

(٤٩) انظر تقرير منظمة العمل الدولية عن حالة العمال في الأراضي العربية المحتلة: International Labour Organization (ILO), *The Situation of Workers of the Occupied Arab Territories* (Geneva, International Labour Office, 2016), para. 116.

(٥٠) انظر تقرير منظمة العمل الدولية عن حالة العمال في الأراضي العربية المحتلة: ILO, *The Situation of Workers of the Occupied Arab Territories* (Geneva, International Labour Office, 2016), para. 118.

٨٨ - وفي ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦، عقد مجلس الوزراء الإسرائيلي أول اجتماع له على الإطلاق في الجولان السوري المحتل[٥١]. وعند افتتاح الاجتماع، أعلن رئيس وزراء إسرائيل أن ''مرتفعات الجولان ستبقى إلى الأبد في أيدي إسرائيل''، متعهداً بأن حكومته سوف ''تواصل تعزيز السكان والمجتمعات المحلية والصناعة والزراعة بأي طريقة في استطاعتها''. ودعا كذلك المجتمع الدولي إلى أن ''يعترف أخيراً بأن مرتفعات الجولان ستظل تحت سيادة إسرائيل الدائمة[٥٢]''.

رابعا - الخلاصة

٨٩ - أسفرت خمسون سنة من احتلال الأراضي الفلسطينية والسورية عن قيود شديدة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل. وتتعدد جوانب تأثير السياسات والممارسات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني، لا سيما على المجتمع والاقتصاد، وما فتئ هذا التأثير يتراكم على مدى عقود من الاحتلال.

٩٠ - وتشكل الممارسات والسياسات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ويمكن اعتبار البعض منها تمييزية. وقد ترقى بعض الممارسات الإسرائيلية إلى النقل القسري لأشخاص محميين، وهو ما قد يشكل خرقاً خطيراً لاتفاقية جنيف الرابعة.

٩١ - والامتثال للقانون الدولي أمر لا بد منه لأنه يكفلُ ألاَّ يحظى أي طرف كان بالإفلات من العقاب ويضمنُ العدالة والسلام لجميع الشعوب في المنطقة، بمن فيهم السكان الفلسطينيون والسوريون الذين يرزحون تحت الاحتلال.

٩٢ - وتحتفظ الأمم المتحدة بموقفها الثابت بأن السلام الدائم والشامل لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال حل الدولتين عن طريق التفاوض. وسيواصل الأمين العام كفالة أن تعمل الأمم المتحدة على إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتصلة الأراضي وتتمتع بمقومات البقاء، تعيش جنباً إلى جنب وفي سلام مع إسرائيل آمنة، في إطار تسوية إقليمية شاملة، تمشياً مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

---

(٥١) إسرائيل، وزارة الشؤون الخارجية، بيان صادر عن مجلس الوزراء، ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦. متاح على الرابط: http://mfa.gov.il/MFA/PressRoom/2016/Pages/Cabinet-communique-17-April-2016.aspx.

(٥٢) انظر: http://www.pmo.gov.il/english/mediacenter/secretaryannouncements/pages/govmes170416.aspx.